الأمم المتحدة

E/ICEF/2002/P/L.32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
5 July 2002
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي

لاتخاذ إجراء

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢

١٦ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

توصية بتمويل من موارد أخرى دون التوصية بتمويل من الموارد العادية**

البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج

موجز

يتضمن هذا التقرير توصية بتمويل من مصادر أخرى للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج تشمل خمسة بلدان (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية). ويهدف المقترح البرنامجي المقدم في هذه الوثيقة إلى توسيع أو تكميل البرنامج الجاري. وتوصي المديرة التنفيذية بأن يقر المجلس التنفيذي تمويلا من مصادر أخرى بقيمة ٠٠٠ ٦٦٠ دولار لعام ٢٠٠٣، رهنا بتوافر المساهمات المقدمة لغرض محدد.

* E/ICEF/2002/11.

** الأرقام الواردة في هذه الوثيقة أرقام نهائية تأخذ في الحسبان أرصدة التعاون البرنامجي التي لم تُنفق بنهاية عام ٢٠٠١. وسترد في موجز التوصيات المتعلقة بالموارد العادية وبرامج الموارد الأخرى لعام ٢٠٠٢ (E/ICEF/2002/P/L.36).

060802 050802 02-46375 (A)
0246375

عمل اليونيسيف في منطقة الخليج

١ - لأغراض هذه الوثيقة، سيشار إلى البلدان الستة - الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية - التي تُشكِّل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بـ ''بلدان الخليج''. تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حاليا الخدمات لعُمان من خلال مكتب قطري في مسقط في حين تقدم الخدمات إلى البلدان الخمسة الأخرى من خلال مكتب منطقة الخليج في الرياض، بالمملكة العربية السعودية.

٢ - وقد نفذت اليونيسيف برامج قطرية في كل من بلدان الخليج هذه خلال السبعينات، و لم يستمر منها حتى اليوم سوى برنامج عُمان، ومن المقرر رفعه تدريجيا من الموارد العادية بنهاية عام ٢٠٠٣. أما بلدان الخليج الخمسة التي لا تقدم الخدمات إليها من خلال خدمات البرنامج القطري، فقد واصلت اليونيسيف بشأنها الاستجابة لطلبات الحكومات بتقديم مساعدة في مجالي تخطيط البرامج والتدريب. وطوال العام الماضي ساعدت اليونيسيف هذه البلدان الخمسة في إعداد تحليلات للحالة تهدف إلى وضع الأساس للإجراءات المقبلة التي ستُتخذ من أجل الأطفال.

٣ - وبدأت الشراكة مع اليونيسيف في الخليج على أُسس تقليدية لكنها شهدت بعد منتصف الثمانينيات تحولا تدريجيا باتجاه تقديم الدعم التقني مع تخفيض تدريجي للإمداد المباشر للوازم والمعدات. ومن عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥ قدم مكتب منطقة الخليج الدعم في مجالات حلقات العمل المتعلقة بالبحث والتخطيط والتدريب، وتطوير المواد التدريبية ونشر المعلومات بهدف تحسين صحة وتغذية الأم والطفل. وبُذلت جهود ترمي إلى رفع مستوى التعليم الابتدائي شملت تعزيز تدريب المعلِّمات، بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسي، وتضمين مناهج الدراسة الابتدائية التربية الصحية، ونشر تعليم البنات. وقُدم الدعم التقني لسلسلة من حلقات العمل الهادفة إلى وضع خطط عمل وطنية في أعقاب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. كما شملت حلقات العمل المشتركة بين البلدان حلقة بشأن حقوق ورعاية الطفل في الإسلام، شاركت في تنظيمها منظمة المؤتمر الإسلامي، وحلقة أخرى بشأن إعداد التقارير القطرية عن اتفاقية حقوق الطفل، نُظمت بالتعاون مع الهيئة الوطنية السعودية لرفاه الطفل.

٤ - وفي عام ١٩٩٥، وتماشيا مع صيغة رصد الموارد العادية، بات مكتب منطقة الخليج مكتبا ذاتي التمويل. وترتب على ذلك تحول في دوره إلى أن أخذ يطلب الدعوة لصالح القضايا المتصلة بالطفل، والعلاقات الخارجية وجمع الأموال والقيام بأنشطة برنامجية محدودة وقصيرة الأجل ممولة من صناديق عالمية أو إقليمية. وقد بدأ الخفض التدريجي لهيكل هذا المكتب عام ١٩٩٦، وتحافظ اليونيسيف منذ ذلك الوقت على وجود غير مُموَّل من الموارد العادية وواصلت الاضطلاع بأنشطة ممولة من بيع بطاقات المعايدة. وسنحت أيضا فرص لجمع الأموال محليا، بيد أنه في ظل غياب موافقة من المجلس التنفيذي، لم يكن بالإمكان استخدام هذه الأموال محليا. كما أن الطلب المستمر على الدعم المقدم من اليونيسيف وتلقي موارد أخرى في الحاضر والمستقبل يبرران إيجاد إطار يسمح لمكتب منطقة الخليج باستخدام الأموال المتأتية محليا.

٥ - وتهدف هذه التوصية المتعلقة بتمويل من مصادر أخرى دون التمويل من الموارد العادية لمكتب منطقة الخليج، إلى مواصلة العمل على وضع إطار لإيجاد طرائق جديدة للشراكة تتناسب مع الإطار الإنمائي لكل دولة، ومع متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. ومن شأن هذا أيضا أن يسمح باستكشاف إمكانيات إيجاد أوجه تآزر على

نطاق الخليج تستفيد من وجود اليونيسيف في الرياض ومسقط، بما يؤدي إلى إنشاء دورة تخطيط متسقة بين المكتبين.

حالة الأطفال والنساء

٦ - أحرزت بلدان الخليج تقدما ملحوظا في تحسين حالة الأطفال والنساء. فقد سمحت الفورة الاقتصادية في السبعينات ومطلع الثمانينات بالاستثمار الضخم في البنى التحتية للخدمات الأساسية في مرافق التعليم والصحة ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية البيئية. وقد عكست المؤشرات الاجتماعية للخليج حجم هذا التقدم الضخم. وتراوح معدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة بين ٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٩ (منخفضا من ١٢٨ في عام ١٩٦٠) و ٢٥ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في المملكة العربية السعودية (منخفضا من ٢٩٢ عام ١٩٦٠). أما نسبة تغطية التحصين فتفوق حاليا ٩٠ في المائة في معظم الحالات. وتراوح المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس الابتدائية بين ما يقارب الـ ١٠٠ في المائة للبنين والبنات في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، و ٨١ في المائة للبنين، و ٧٣ للبنات، في المملكة العربية السعودية (١٩٩٧). كما أن ما يزيد على نسبة ٩٠ في المائة من تلامذة المرحلة الابتدائية تبلغ الصف الخامس في جميع بلدان منطقة الخليج.

٧ - ومسألة أن بلدان الخليج كانت من أولى البلدان التي أعدت خطط متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تضمنت مجموعتين من الأهداف لمنتصف العقد ولنهاية العقد، وتبعتها إجراءات ملموسة، دليل على التزام هذه البلدان ببقاء الطفل ونمائه. بيد أن هذا التحول الإيجابي في المؤشرات الاجتماعية قادته الحكومات بصورة حصرية ولم يأت وليد طلب عليه. وما زالت الآليات البديلة لدعم حقوق الطفل والدعوة إليها، بما في ذلك اللجان أو المجالس الوطنية التي أنشئت أخيرا في جميع البلدان الخمسة، في مرحلة مبكرة من نشوئها ويتعين تعزيزها.

٨ - ورغم هذه الإنجازات الرئيسية، فإن التحديات ما زالت قائمة ولا سيما مع تسارع عملية انتقال توفير الخدمات من جهات أجنبية إلى جهات وطنية. فأغلبية السكان هم من الشباب، تقل سن ٥٠ في المائة منهم عن الـ ١٨ من العمر. وثمة حاجة إلى المحافظة على المستويات العالية التي تم بلوغها لتغطية الخدمات وإلى كفالة التكافؤ الكامل في الاستفادة من الخدمات. وتفيد دراسات استقصائية وطنية تتعلق بالصحة عن وجود قطاعات صغيرة تشهد أوجه عدم تكافؤ إذ سُجلت في بعض المناطق الريفية معدلات مرتفعة في وفيات الأطفال والأطفال دون الخامسة وحالات نقص في المغذيات الدقيقة. وما زالت صحة المرأة تشكل مبعثا على القلق ويتعين التصدي للمعدلات المرتفعة نسبيا من الخصوبة وسوء التغذية. أما في النظام التعليمي، فبالإمكان تحسين مستوى نوعية المناهج الدراسية ورصد إنجازات التعلّم وتعزيز المدارس ''الملائمة للأطفال'' كما أن القضايا المتصلة بمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم باتت اليوم تزداد بروزا. ومن الشواغل الناشئة الأخرى عدم كفاية مشاركة المراهقين في المجتمع المدني؛ واتّباعهم أنماط حياة غير صحية من بينها ازدياد إساءة استعمال المواد وقصور فهم الآباء والأمهات لاحتياجات الأطفال لا سيما في مرحلتي الطفولة والمراهقة.

٩ - وتبين هذه الشواغل في الملاحظات التي أبدتها لجنة حقوق الطفل بشأن التقارير المقدمة من بلدان الخليج والمشفوعة دائما بتوصيات بأن تعمل الدول مع اليونيسيف في التصدي لهذه القضايا.

الدروس المستخلصة من التعاون السابق

١٠ - خلال عمل اليونيسيف في منطقة الخليج، أحرزت هذه البلدان قدرا كبيرا من التقدم في مجالات التحصين والإماهة الشفوية وحصول البنات على التعليم. وبيَّنت نتائج برنامجية أن الدعوة إلى إدخال تحسينات على المبادرات المركِّزة على الطفل لن يُكتب لها النجاح دون الخبرة المحلية التي تثبت الطابع العملي للنهج المدعو إلى الأخذ بها وإمكانية تطبيقها. وبيَّنت الخبرة في الوقت نفسه حرص الشركاء على تطبيق الابتكارات في الخدمات الاجتماعية ما أن تثبت فائدتها العملية.

١١ - وبشكل عام نشطت حكومات بلدان الخليج في رفع تقارير إلى لجنة حقوق الطفل وأعربت عن رغبتها في العمل مع اليونيسيف في القضايا التي أثيرت نتيجة لعملية رفع التقارير. وتفيد التجربة أن التحول الاجتماعي الجاري حاليا في بلدان الخليج أرسى الأسس التي تمكِّن الحكومات من التصدي للقضايا الحساسة شريطة أن يكون رائد هذه العملية للصبر ومراعاة الفوارق الثقافية. وتسلِّم الحكومات بأن الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف والشراكة التقنية معها ستؤديان دورا رئيسيا في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه القضايا بشكل فعال. وتُعتبر هذه الشراكة أساسية من أجل الاعتماد العملي لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل وتوصيات الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

١٢ - وتُجرى مشاورات حاليا مع كل من هذه الدول بغية إعادة تعريف طرائق تحقيق الشراكة، بما فيها التمويل. وبالإضافة إلى احتمال تعزيز الإيرادات الحالية المتأتية من بيع بطاقات المعايدة، فثمة فرص طيبة تسمح بجمع الأموال محليا في القطاع الخاص من أجل توفير الدعم للمبادرات البرنامجية. بيد أن هذه الجهود تستلزم وقتا وجهودا حثيثة لتؤتي ثمارها.

برنامج التعاون المقترح لعام ٢٠٠٣

١٣ - بالاستناد إلى توصيات لجنة حقوق الطفل، والدروس المستخلصة وتحاليل الحالات المتوافرة، سترتكز برامج التعاون المقبلة في منطقة الخليج على: (أ) رصد اتجاهات حالة الأطفال والمراهقين والنساء وتحليل هذه الحالة؛ (ب) الدعوة إلى إحداث تحسينات على صعيد وضع السياسات والتدابير التشريعية والإدارية ذات الصلة من أجل تعزيز حماية حقوق الطفل؛ (ج) بناء قدرات المؤسسات من أجل رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقديم تقارير عن ذلك؛ (د) حشد موارد حكومية متزايدة من أجل الطفل وجمع الأموال من القطاع الخاص.

١٤ - ويتمثل الهدف الإجمالي للبرنامج في بلدان الخليج لعام ٢٠٠٣ في الإسهام في وضع وتعزيز الخطط والآليات الوطنية الرامية إلى الإعمال الكامل لحقوق الطفل والمراهقين والنساء. ومن المجالات المقترحة التي سيتم التركيز عليها بشكل خاص ضمن الإطار البرنامجي العام، مجالات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير تعليم جيد المستوى وحماية الطفل ومشاركة المراهقين ونماؤهم، على أن تشكل الاستجابة للمسائل الجنسانية موضوعا مشتركا بين هذه المجالات.

١٥ - ويهدف المشروع الأول، الدعوة من أجل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، إلى توعية واضعي السياسات والجمهور بهذه الاتفاقية وبجدواها لبلدان منطقة الخليج. وسيقدم هذا المشروع الدعم لمواصلة الدعوة مع وعبر اللجان أو المجالس الوطنية التي تُعنى بالطفل والأم. وسيعزز أيضا إمكاناتها في مجال بناء القدرات التقنية من أجل رصد الاتجاهات وإعداد التقارير للجنة حقوق الطفل وتخطيط متابعة توصيات اللجنة. كما سيُجرى تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام لإذكاء وعي الجمهور، ومع القطاع الخاص

بغية تكميل الجهود الحكومية. وسيتم تضمين الدعوة المستندة إلى وقائع في الحوار المتعلق بالسياسات وفي الدورات التدريبية بما في ذلك التي تُعَّد لوسائل الإعلام.

١٦ - أما المشروع الثاني فيهدف إلى وضع نهج متكامل لتوفير الرعاية والنماء للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، يُشكل الأساس في وضع برامج تعليم الآباء والأمهات بدعم من وسائل الإعلام وآليات التوعية. وسيشمل التركيز الترويجي لهذا المشروع إقامة صلات بين الجوانب الصحية والتغذوية والنفسية. وسيتم التشجيع على تبادل الخبرات المكتسبة في مبادرات مماثلة في المنطقة.

١٧ - ويهدف المشروع الثالث، نماء الشباب ومشاركتهم، إلى زيادة قاعدة المعارف المتصلة بحالة الشباب وبتصرفاتهم وممارساتهم. وسيتعين سد الفجوات في البيانات وإجراء الأبحاث، مع مراعاة الحالات الخاصة بكل من البلدان. وستكون الدعوة إلى زيادة الفرص المتاحة أمام الفتيات والفتيان للمشاركة في الأنشطة الإنمائية، مستندة إلى المعلومات المتاحة والبيانات الجديدة لدى توافرها. كما ستمكِّن مناقشات فريق التركيز الشباب من مناقشة القضايا المتصلة بهم وسيشمل الترويج لأنماط الحياة الصحية تركيزا على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتم التشجيع على إشراك الشباب في أنشطة التخطيط الوطني وفي المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٨ - وستُستخدم التكاليف المشتركة بين القطاعات لتوفير خبرة تقنية شاملة، علاوة على رصد وتقييم البرنامج والشؤون المالية.

التنسيق مع الشركاء

١٩ - إن النطاق الإجمالي لأطُر الشراكات وطائفة الأنشطة سيحدَد ويُضطلع به بالتعاون الوثيق مع كل من الدول. وسيشمل الشركاء الرئيسيون، إلى جانب الحكومات الوطنية، اللجان والمجالس الوطنية التي تُعنى بالطفل والأم، ووسائل الإعلام والقطاع الخاص. وستُستكشف إمكانية إنشاء صلات داعمة مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق الخليج العربي لمنظمات التنمية التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الخليج. وستشارك اليونيسيف أيضا في وضع التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي يمكن بدؤُها في أي من الدول الخمس. وسيتم تشجيع الربط الشبكي بين الدول الخمس ومع عُمان في مجالات التركيز الرئيسية.

الهيكل الإداري

٢٠ - سيهتم مكتب منطقة الخليج في الرياض التابع لليونيسيف بالجوانب التنسيقية، على النحو الواجب، وذلك بالتعاون مع الشركاء المذكورين أعلاه. وسيقدم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمَّان الدعم المعزز في مجالات المشورة والشؤون التقنية والدعوة. وستقدَّم المساعدة التقنية الخارجية القصيرة الأجل كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

النفقات التقديرية - ٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	موارد أخرى
الدعوة من أجل اتفاقية حقوق الطفل	١٥٠
الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة	١٢٠
نماء الشباب ومشاركتهم	١٢٠
التكاليف المشتركة بين القطاعات	٢٧٠
المجموع	٦٦٠